موقف الثورة من الأحزاب

بدأت « ثورة ٢٣ يوليو » بإلغاء الأحزاب السياسية وحظر قيامها وانتهت بعد خمسة وعشرين عاما إلى إباحة إنشاء الأحزاب السياسية . .

فهل كانت « الثورة » على حق حينما ألغت الأحزاب . . ؟ أو أنها أصبحت على حق حينما عادت فأباحتها ؟ أو أنها كانت على حق فى الحالتين ؟

وإذا كان تكوين الأحزاب السياسية قد أصبح حقا لكل مواطن كما جاء فى ورقة الاستفتاء الذى جرى فى فبراير ١٩٧٧ وكما ينص على ذلك قانون تنظيم الأحزاب فهل صحيح أن هذا الحق قد جاء مكبلا بالقيود ؟

وهل هى « مسرحية ديمقراطية » أن يسمح بقيام ثلاثة أحزاب قيل إنها تمثل الوسط واليمين واليسار ، مع بقائها دائرة فى فلك الاتحاد الاشتراكى ملتزمة بأيديولوجية واحدة هى « الاشتراكية الديمقراطية » ؟

وهل استطاعت هذه الأحزاب الثلاثة القائمة أن تعبر عن حركة الجماهير وتياراتها السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة ؟

هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابات واضحة تضع النقط فوق الحروف . .

ولتكن البداية حينما قامت ثورة ٢٣ يوليو . .

كانت الأحزاب السياسية الممثلة فى آخر برلمان قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ، فى ظل حكومة الوفد الأخيرة هى : الوفد أكثرها شعبية ، والأحرار الدستوريون والسعديون من بين الأحزاب التى انشقت عن الوفد فى مراحل سابقة ، والحزب الوطنى أقدم الأحزاب السياسية فى مصر ، والحزب الاشتراكى الذى كان يمثله نائب واحد فى مجلس النواب . . أما الكتلة الوفدية التى كان يتزعمها مكرم عبيد بعد انشقاقه عن الوفد عام ١٩٤٢ فلم يكن لها تمثيل فى البرلمان الأخير .

وغير هذه الأحزاب كانت هناك خارج البرلمان جماعة الإخوان المسلمين باتجاهها الدينى الذى يرى أن منهج الإسلام لايفرق بين شئون الدين والدنيا وكان قد صدر قرار فى عام ١٩٤٨ بحلها وحظر نشاطها وقد ألغته حكومة الوفد فى عام ١٩٥١ .

وأخيراً كانت هناك تيارات ماركسية تباشر نشاطها من خلال تنظيمات سرية متصارعة كان أهمها تنظيم الحزب الشيوعى المصرى وتنظيم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى « حدتو » وهى تنظيمات كانت ممنوعة طبقا لتعديل أدخلته حكومة إسماعيل صدقى على قانون العقوبات عام ١٩٤٦ وهو التعديل الشهير الذى تحمل مواده أرقام ٩٨ أ وما بعدها من قانون العقوبات ، ولاتزال قائمة حتى الآن .

وقد كان قيام هذه الأحزاب ثمرة للنظام الليبرالى الذى كان يناسب الاقتصاد الحر المطبق فى معظم العالم وقتئذ ، والذى اقتبسته مصر فى دستور ١٩٢٣ الذى أعدته لجنة امتنع الوفد والحزب الوطنى عن الاشتراك فيها وسماها الوفد « لجنة الأشقياء » حيث كان يرى أن يصدر الدستور عن جمعية تأسيسية منتخبة ، ومع ذلك فقد عاد

الوفد وكان أشد المتمسكين بدستور ١٩٢٣ .

وكان حق إنشاء الأحزاب فى ظل هذا الدستور فى غير حاجة إلى نص يقرره . . بل لقد وجدت الأحزاب فى مصر حتى قبل إعلان دستور ١٩٢٣ .

هذه هى الأحزاب السياسية التى كانت قائمة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . فماذا كان موقف الثورة منها ؟ وكيف انتهى الأمر بها إلى جملة قرارات متضاربة انتهت إلى إلغاء الأحزاب كلية وحظر قيامها ؟

لقد بدأ رجال الأحزاب جميعاً – الشرعية على الأقل – بمباركة « حركة الجيش » وتأييدها . .

وفى أقل من أسبوع كان مجلس قيادة الثورة قد أفرج عن المعتقلين السياسيين ، وفى أقل من شهرين كان قد صدر عفو شامل عن جميع المسجونين السياسيين الذين اتهموا أو حكم عليهم لجرائم سياسية قبل الثورة أظهرها جرائم العيب فى الذات الملكية التى كانت سمة السنوات السابقة على الثورة . . ووقع أول خلاف بين الثورة وبين بعض التنظيمات السياسية المناهضة للنظام السابق حول المقصود « بالجرائم السياسية » وهل تشمل المتهمين أو المحكوم عليهم فى جرائم إنشاء تنظيمات شيوعية أو الانضمام إليها . . وهل تشمل المحكوم عليهم فى جرائم ارتكبت « بغرض دينى » ؟

ذلك أن قانون العفو كان يستثنى « بالنص » من نطاقه ، جرائم محددة هى الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج مثل جرائم الخيانة والتجسس وكذلك جرائم القتل والاعتداء والحريق . . ولم يكن من بينها جرائم الشيوعية . ومع ذلك فإن كشوف الذين شملهم العفو لم تتضمن أسماء المتهمين والمحكوم عليهم فى جرائم الشيوعية ، وبطبيعة الحال لم تتضمن أسماء من حكم عليهم من الإخوان المسلمين فى جرائم الاغتيال والمفرقعات ، فقد كانت مستثناة بالنص .

وكانت هناك ثلاث مراحل يمر بها تظلم من لم يشمله العفو : مرحلة يتظلم فيها إلى

النائب العام ومرحلة أمام محكمة الجنايات ، ومرحلة ثالثة أمام محكمة النقض . وهى ضمانات لانظير لها فى أى قانون عفو صدر من قبل أو من بعد .(١)

وقد انتهت محكمة النقض إلى أن الجرائم التى ارتكبت لغرض دينى أو اجتماعى تخرج عن حدود قانون العفو ولا يمكن اعتبارها جريمة سياسية . وبذلك لم يستفد من العفو بعض أعضاء حزب مصر الفتاة الذين كانوا قد أتلفوا إحدى الخمارات بالقوة ، وقالت المحكمة إن القول بأن مبادئ حزب مصر الفتاة وهو حزب سياسى ، مقاطعة الخمور لايغير من الغرض الدينى والاجتماعى لجريمة الإتلاف الذى وقع على « الخمارة » ! (٢)

كما انتهت المحكمة فى حكم آخر إلى أن جريمة الانضمام إلى جمعية ترمى « إلى سيطرة طبقة اجتماعية وتطبيق مذهب ماركس ولينين وستالين » ليست من الجرائم السياسية لأنها جرائم موجهة ضد النظام الاجتماعى مما لايدخل فى نطاق قانون العفو . (٣)

ولكن محكمة الجنايات قبلت تظلم أحد أعضاء الحزب الاشتراكى ممن حكم عليهم فى تهمة تحريض على بعض طائفة الملاك إذ نشر أربع مقالات فى جريدة الشعب الجديد لسان الحزب الاشتراكى وقتئذ ، وصف فيها ملاك الأراضى بالإقطاعيين الطغاة الذين يضطهدون الفلاحين ، ودعا إلى أن تكون الأرض لزارعيها وقالت المحكمة إنها لاتوافق على ماقالته النيابة من أن المتهم كان يستهدف من مقالاته إقامة النظام الشيوعى وهو النظام الاجتماعى القائم على الملكية الفردية لأن المحكمة لم تحكم عليه لذلك بل حكمت عليه لجريمة أخرى هى التحريض على بغض

(١) المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ، وكان قد سبقه المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ وكان مقصوراً على جرائم العيب فى الذات الملكية .

(٢) حكم محكمة النقض فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٣

(٣) حكم محكمة النقض فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٣

طائفة من الناس وأن هذه المقالات كانت تدور حول التنديد بتعسف ملاك الأراضى الزراعية فى معاملة صغار مستأجريها وأنها صورة من صورة الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعى الذى قامت من أجله الثورة . . [1]

وقد حرصت على أن أقدم هذا المثل لمقالات كانت تندد بطغيان الإقطاع الذى كان سمة العلاقات الاجتماعية السائدة قبل الثورة ، ذلك لأننا نسمع اليوم نغمة كانت تظهر على « استحياء » فى بادئ الأمر ، ثم أخذت ترتفع فى حنين أعمى إلى الماضى وإلى الحياة الرغدة التى كان يحياها المواطنون قبل الثورة !

فمع التسليم بما لحق مسيرة ثورة ٢٣ يوليو من تجاوزات بل وانحرافات أحيانا فإن ذلك لايغير من الواقع السابق على الثورة شيئا . . والافقيم كانت « حركة الجيش » كطليعة للثورة . . وعلام كان ترحيب جماهير الشعب وزعماء الأحزاب السياسية القائمة أنفسهم بها . .

ولما رحبوا جميعاً بأن يطهروا صفوفهم . . ؟ ولماذا تسابقوا جميعا نحو ذلك ؟

فى هذه الأثناء كان قد صدر مرسوم بقانون بشأن تنظيم الأحزاب السياسية[2] ولنلاحظ جيدا تاريخ هذا المرسوم وهو ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لأنه نفس تاريخ « قانون الإصلاح الزراعى » الذى قيل إن معارضة بعض زعماء الأحزاب كانت سببا دعا الثورة فيما بعد إلى إلغاء الأحزاب . .

وكان قانون تنظيم الأحزاب السياسية قد منح الأحزاب القائمة مهلة شهر لتعيد تكوينها وفقاً لأحكامه . . فقد كان هذا القانون يحظر أن يشترك فى تأسيس الحزب

---

(١) الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٥٣ فى التظلم رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ المرفوع من محمد الأمير موسى (غير منشور) وكان قد صدر عليه حكم من محكمة الجنايات بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥١ فى الجنحة رقم ٣٥ صحافة لسنة ١٩٥١ بوصفه رئيساً لتحرير جريدة الشعب الجديد بتهمة تحريض الفلاحين على بغض طائفة الملاك .

(٢) المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .

أو الانضمام إليه من نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ أو الحصول على كسب غير مشروع ومن تقاضى بسبب غير مشروع مكافأة أو أجراً من جهة أجنبية ، وكان يتطلب فى الحزب أن يكون له برنامج يبين مايسعى إلى تحقيقه من أغراض محددة تتعلق بشئون الدولة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الداخلية أو الخارجية .

ذلك أنه بصرف النظر عن الصراع الحزبى الحاد الذى كان يدور قبل ثورة ٢٣ يوليو والذى كان موضع استقطاب « القصر » أو « الإنجليز » . . وبصرف النظر عن الاتهامات المتبادلة – بين رجال الأحزاب الحاكمة على الأقل – حول استغلال النفوذ والفساد والرشوة والمحسوبية بل الخيانة . . مما لا يتسع المجال اليوم لمعاودة تحقيقه ومناقشته . . فإن القدر المتيقن الثابت الذى لا يخطئ ولا يحتمل التأويل أنه حينما قامت الثورة :

١ – كانت القوات البريطانية تحتل مصر برغم إبرام معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ وكل ماهنالك أنها تمركزت فى منطقة القناة .

وإذا تجاوزنا عن حادث ٤ فبراير وقبول الوفد للحكم بناء على الإنذار البريطانى الشهير وهو أمر قد يختلف الرأى فى تقييمه ولايتسع المجال لمناقشته ، فإن القدر المتيقن هو أن هذا الحادث كان طعنة خنجر وجهت إلى كرامة مصر ، ولعل هذا الحادث كان سبباً مباشراً لبدء تنظيم الضباط الأحرار . . كما أنه من المتيقن أيضا أن لعبة الدستور وتبادل كراسى الحكم قد شغلت الأحزاب عن أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر .

ولذلك فحينما قام الوفد بإلغاء معاهدة الصداقة والتحالف عام ١٩٥١ وسط حماس جماهيرى بالغ – فإن السياسة الحزبية المصرية لم تستطع أن ترتفع إلى مستوى الموقف ومواجهة مقتضياته واحتمالاته ممابدا معه هذا القرار مع وجهه الوطنى الظاهر مجرد مسرحية مرتجلة ، كما عبر عن ذلك حافظ رمضان الذى كان رئيسا للحزب

الوطنى فى شهادته أمام محكمة الثورة فى أواخر عام ١٩٥٤ .

٢ – لم يجادل أحد فى أن الأحزاب فى السنوات السابقة على الثورة كانت تحكم فى ظل ملكية مستبدة تعبث بالدستور ومقدرات الناس وسمعة البلاد ونزاهة الحكم [١] أوليس الدليل على ذلك أن حزب الوفد أكبر الأحزاب شعبية لم يتح له أن يحكم سوى ثمانى سنوات خلال ثمانية وعشرين عاما من الحكم الدستورى ! وأنه منذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ توالت على الحكم أربع وزارات فى مدى ستة أشهر ! وأن صفقات الحكم والمال كانت تعقد على موائد القمار ومن خلال بطانة الملك !

٣ – كانت علاقات المجتمع فى الريف تقوم على الإقطاع . وأظن أننا لا يمكن أن ننسى أن «ألف» مالك كانوا يملكون ثمانمائة ألف فدان ! وأن من بين هؤلاء الألف مالك ، بعض زعماء الأحزاب الحاكمة وقتئذ .

٤ – أن الاقتصاد المصرى فى مجموعه كان يخضع للسيطرة الأجنبية بل كان فى حوزة المضاربين من الرأسمالية الأجنبية . وعلى حد تعبير الدكتور الجريتلى وهو ممن لا يمارى أحد فى استقلال رأيه « ان نظام النقد والأئتمان والصرف كان بدائيا يناسب اقتصاد المستعمرات » وان النظام المصرفى « كان يضم عددا من البنوك العقارية لخدمة كبار الملاك ومتوسطيهم » وان « الإقطاع كان شديد الوطأة فى بعض المناطق التى استأثرت بملكية الأرض فيها أسر غنية ، وحيث تركزت أراضى الأسرة المالكة ومن لاذ بها و« أن الفوارق الشاسعة فى توزيع الثروة والدخل كانت سبة عار فى جبين مصر » .

(من كتاب الدكتور على الجريتلى التاريخ الاقتصادى للثورة ٥٢ – ١٩٦٦)

---

(١) لمن يريد تفصيلات فى هذه النقطة : جلال الدين الحمامصى ، معركة نزاهة الحكم ، فبراير ٤٢ – يوليو ١٩٤٤ وعبد الرحمن الرافعى ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو .

ولاأقصد بإظهار هذه الحقائق أن نهيل التراب على وطنية الأحزاب التى كانت قائمة قبل الثورة وعلى جهادها ونضالها . فمن الانصاف أن نقرر أن ألغاء الامتيازات الأجنبية والتوصل إلى استقلال « محدود » فى معاهدة ١٩٣٦ جاء نتيجة جهاد طويل قاده الحزب الوطنى وحمل رايته الوفد من بعده بزعامة سعد زغلول ومصطفى النحاس . ومن الإنصاف أيضا أن نقدر لبعض زعماء هذه الأحزاب مواقف وطنية لهم ، بل إن بعضهم ممن كان ينتمى إلى كبار الملاك كانت له رؤية وطنية ، بل واجتماعية صادقة .

ولكن من المؤكد أيضاً أن الأحزاب الحاكمة لم تختلف فى مفاهيمها للإصلاح الداخلى ، وأنه إلى جانب « السعى بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالاً تاماً » .

وقد كان ذلك الهدف سياسة ثابتة للأحزاب الحاكمة فيما عدا الحزب الوطنى الذى كان يرفع شعار « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » – فلم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والإصلاح الداخلى وتقريب الفوارق بين الدخول وتحقيق العدالة الإجتماعية . ولم يشذ عن ذلك إلا الحزب الإشتراكى بزعامة أحمد حسين حينما طرح فى برنامجه قبل الثورة تحديد الملكية الزراعية فى حدود خمسين فداناً وإحلال الإنتاج الجماعى محل الإنتاج الفردى وإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً عن طريق الضرائب التصاعدية والضرائب على التركات والضرائب على الكماليات .

حقيقة قبل إن سياسة الحكومة الوفدية فى السنوات الأخيرة بعد الأربعينيات قد اتخذت طابعاً اجتماعيا رأى فيه بعض أساتذة القانون الدستورى وقتئذ أنه يصلح أساساً لنزعة اشتراكية صالحة (الدكتور السيد صبرى فى كتابه مبادئ القانون الدستورى المطبوع قبل الثورة فى عام ١٩٤٩) ولعله كان يقصد صدور قانون النقابات العمالية حينما كان عبد الحميد عبد الحق وزيراً للشئون الإجتماعية وصدور

أول قانون لعقد العمل الفردى حينما تولى فؤاد سراج الدين نفس الوزارة عام ١٩٤٣ [١] – إلا أن أفتقار الأحزاب إلى برامج متكاملة جعل هذه الأحزاب تقوم على أساس عنصر التأييد الشخصى وحده .

تلك كانت حال الأحزاب القائمة عند بداية الثورة . . والتى أعلنت عن تطهير صفوفها ، وأمهلتها الثورة «شهراً» طبقا لقانون تنظيم الأحزاب لكى تقدم برامجها . . فماذا حدث خلال هذا الشهر ؟

توالت اجتماعات زعماء الأحزاب . . ونشطت الطلائع الشابة لكل حزب محاولة إعادة تنظيم صفوف حزبها وتدبيج برنامجه على «عجل» !

وأعلن الوفد برنامجه السياسى ، ولكن فى عبارات عامة مرسلة مثل «استكمال التشريعات العمالية . . .» «وتنظيم علاقة مالك الأرض بمستأجريها» «وتشجيع نشر الملكيات الصغيرة» دون أن يتضمن أية إشارة إلى تحديد الملكية الزراعية . .[٢]

ورأى مصطفى النحاس أن يتنحى عن رئاسة الوفد ، وانتهى الأمر إلى اقتراح بأن يصبح رئيساً شرفيا ، وقدم عبد السلام فهمى جمعة الإخطار عن إعادة تأسيس الوفد فى ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، فاعترضت الحكومة على الإخطار لسببين ، سبب متعلق بالرئاسة الشرفية وأن قانون تنظيم الأحزاب لا يعرفها ، وسبب متعلق بأحد المؤسسين وهو عبد الفتاح الطويل وزير العدل السابق بحجة أنه كان قد حابى شقيقه فى تعيينه وكيلا لوزارة المواصلات ، وبحجة أنه كان يعترض على قانون الإصلاح الزراعى .

ومضت الأحزاب الأخرى على نفس الطريق . . فتنحى إبراهيم عبد الهادى عن رئاسة الهيئة السعدية وأعلن الحزب عن برنامجه . . ومما يلفت النظر أن برنامج الحزب

---

(١) لمن يريد مزيداً من التفصيلات ، تراجع مضبطة مجلس النواب فى ١٢ و ١٣ يوليو ١٩٤٣ .

(٢) وقد نبنى الدكتور محمد نصر (من مؤسسى الوفد الجديد) إلى ما نشره المؤرخ الدكتور عبد العظيم رمضان من أن برنامج الوفد (الثانى) قد تبنى سياسة الإصلاح الزراعى . وإنصافاً للحقيقة أثبت ملاحظته .

السعدى قد استخدم تعبير «الاشتراكية الديموقراطية» إذ كان برنامجه ينص على أن يقوم الحزب السعدى على «المبادئ الاشتراكية الديموقراطية» والعدالة الاجتماعية ، كما كان ينص فى عبارات عامة على «التمشى بقوانين تحديد الملكية والإصلاح الزراعى إلى أقصى حد يمكن الشعب من مستوى لائق للمعيشة» !

ثم تقدم حزب الأحرار الدستوريين ببرنامجه الذى يدور حول «محاربة الفساد والقضاء على الأمية» ولكن الحكومة اعترضت على أحد المؤسسين وهو المرحوم ابراهيم دسوقى أباظة بحجة أن هناك واقعة استغلال نفوذ نسبت إليه فى محاباة ابن عمه محمد شكرى أباظة ! وعرض الاعتراض على محكمة القضاء الإدارى . . وأثناء نظر الدعوى توفى المرحوم إبراهيم دسوقى أباظة . . وقام اللواء محمد نجيب بتقديم العزاء لأسرته ، وأثبت فى محضر جلسة المحكمة على لسان الحكومة «أن الحكومة تنوه بما أداه من خدمات لبلاده» . وكان ذلك ردا لاعتبار أحد زعماء الدستوريين البارزين . .

أما الحزب الوطنى . . فقد وقع فيه خلاف شديد بين مجموعة حافظ رمضان «التقليدية» التى ظلت تدافع عن حقها فى اسم الحزب الوطنى وبين المجموعة الثائرة التى كان يتزعمها «فتحى رضوان» والتى قدمت برنامجاً يعد من أفضل البرامج التى قدمتها الأحزاب السياسية وقتئذ وأدقها صياغة . . وهو فى الجانب الاجتماعى مثلا يصف الملكية بأن لها وظيفة اجتماعية ويقصر ملكية الأراضى الزراعية على القائمين بزراعتها فعلا ويضع حدا أعلى لملكية الفرد كما يدعو إلى ضريبة تصاعدية على الدخل العام .

واعترض على إخطار قيام الحزب . . ولم يكن الاعتراض هذه المرة من الحكومة . . ولكنه كان من الحزب الوطنى بجناحه التقليدى . . فقد رفع دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغاء الحزب الوطنى الجديد . . !

ثم يجىء دور الحزب الاشتراكى الذى تأخر قليلا نتيجة تأخر الإفراج عن زعيمه أحمد حسين ثم مبايعة أحمد حسين لزميل جهاده إبراهيم شكرى[1] فى رياسة الحزب ثم اعتراض حول الدعوة فى برنامج الحزب إلى النظام الجمهورى . . لأن الثورة ظلت تحكم بعد عزل فاروق فى ظل الملكية الدستورية ومجلس وصاية على العرش وكان النص فى الدستور على «أن مصر دولة ملكية عرشها وراثى» لا يزال قائما ويتعين احترامه .

وفى هذه الموجة من الإخطارات الجديدة ، قدم عبد الحميد عبد الحق من أقطاب الوفد السابقين إخطاراً عن حزب جديد باسم حزب العمال والفلاحين وقدم أحمد كامل قطب المحامى إخطاراً عن حزب الفلاح الاشتراكى .

ولكن ماذا عن جماعة الإخوان المسلمين ؟

لقد بدأ الإخوان يعدون لتقديم إخطار باعتبارهم حزبا سياسياً . . ولكنهم «نصحوا» بألا يقدموا هذا الإخطار وأن تظل الجماعة بمنأى عما وصف بأنه «التردى فى الحزبية» وفعلا أدلى المرشد العام بحديث بعدها قال فيه إن الإخوان المسلمين ليسوا هيئة سياسية . . وإن كان هذا لم يمنع من اعتبار هذه الجماعة حزباً سياسيا وتطبيق قرار حل الأحزاب عليها حينما اصطدمت بعد ذلك بالثورة .

وفى هذه الأثناء كان بعض المثقفين الذين كفروا بالأحزاب القديمة . . والذين تعاونوا مع الثورة فى بدايتها . . يعلنون رأيهم فى أن هذه الأحزاب لم تعد صالحة للبقاء فى هذه المرحلة الجديدة . .

فكتب الدكتور وحيد رأفت وهو الفقيه الدستورى المعروف باستقلال الرأى قائلا «والواقع أن هذه الأحزاب لم تعد صالحة للبقاء لأنها لا تعبر عن اتجاهات حقيقية للشعب ولم تكن إلا بقية متحجرة من بقايا العهد الغابر . فليس ثمة ما يدعو

(١) وزير الزراعة الحالى .

الآن إلى بعث هذه الأحزاب التى استنفدت أغراضها ونخر السوس فى عظامها حتى أصبحت هياكل بالية . »[1]

وكتب الدكتور السنهورى وهو الذى كان أحد أقطاب الحزب السعدى قبل أن يتولى رئاسة مجلس الدولة مقترحاً إقامة ثلاثة أحزاب جديدة : الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وحزب الأحرار الديموقراطيين ، وحزب اليمين .

وكتب الدكتور السيد صبرى فقيه الثورة فى سنواتها الأولى يتهم هذه الأحزاب بأنه لم يعد لها منهج تدافع عنه .

وبرغم هذا كله فقد أخذت الأحزاب السياسية تستعد بمقتضى برامجها الجديدة لاستئناف نشاطها . . ولم يكن إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ بعدها فى ديسمبر ١٩٥٢ ليؤثر على حق تكوين الأحزاب . فلم يكن هذا الحق كما أسلفت مستمداً من نص فى الدستور بل كان مستمدا من المبادئ الديموقراطية العامة .

ولكن فجأة . . وحين كانت الأحزاب مشغولة بإعادة ترتيب بيوتها من الداخل أو مشغولة بالرد على اعتراضات الحكومة أمام محكمة القضاء الإدارى ، إذ بإعلان دستورى يصدر عن القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيسا لحركة الجيش فى ١٧ يناير ١٩٥٣ يقرر فيه حل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها والإعلان عن «فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات لإقامة حكم ديموقراطى سليم» .

وكانت الأسباب التى استند إليها هذا الإعلان الدستورى :

١ — أن هذه الأحزاب على طريقتها القديمة وبقياداتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها .

٢ — أن الهدف الأول من أهداف الثورة هو إجلاء الأجنبى عن أرض الوطن ، وقد كان المنتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن أساليب

---

(١) وهو من بين من أعلن أخيراً عن اشتراكه فى تأسيس حزب الوفد الجديد .

السياسة المخربة التى أودت بكيان البلاد وفرقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفى السياسة وأدعياء الوطنية ، ولكن على العكس من ذلك أتضح أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى أفسدت ثورة سنة ١٩١٩ تريد أن تسعى ثانية بالتفرقة فى هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن ، فلم تتورع بعض العناصر عن الإتصال بدول أجنبية وتبرير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة ، بل الفوضى المتوقعة مستعينة بالمال والدسائس فى ظل الحزبية المقيتة .

وفى نفس الوقت شكل مجلس قيادة الثورة محكمة خاصة لمحاكمة عدد من رجال الأحزاب السابقين «بتهمة محاولة القيام بمؤامرة ضد سلامة الدولة وأمنها» !

ومع ذلك وقبل أن ينقضى شهران وبعض شهر على قرار حل الأحزاب ، يعود مجلس الثورة – نتيجة انقسام شديد للرأى فيه – فيقرر فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ السماح بقيام الأحزاب وتسليم البلاد لممثلى الأمة . . ثم تجىء المظاهرات خلال أزمة مارس المعروفة واعتصام عمال النقل المشترك وقرارات ممثلى ضباط الجيش مطالبة مجلس قيادة الثورة بالاستمرار فى مباشرة سلطانه حتى يحقق أهداف الثورة – فيعود مجلس الثورة فيصدر فى ٢٩ مارس إعلاناً بأنه استجاب لرغبات الشعب وقرر إرجاء تنفيذ قرارات ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال . ويعقب ذلك عدة إجراءات ضد وزراء الأحزاب الحاكمة (الوفد والدستوريين والسعديين) بحرمانهم من الحقوق السياسية .

* * *

وأياً كانت نتيجة الأسباب التى استند إليها إعلان حل الأحزاب السياسية ، فإن التحليل الموضوعى الهادئ كان ينبىء بأن الثورة كانت ستنتهى حتماً إلى هذه النتيجة بحكم طبيعة الأمور وبصرف النظر عن الأسباب التى أعلنتها .

فقد كان مقتضى قرار مجلس قيادة الثورة بالعودة فى قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤

واستمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يحقق أهداف الثورة – ما يقطع الطريق على الأحزاب السياسية . . التى كانت تنتظر أن تسلمها الثورة زمام الحكم فى البلاد . . وكأن مهمة الثورة كانت مقصورة على الإطاحة بالملك !

لقد كان تنظيم « الضباط الأحرار» داخل القوات المسلحة طليعة هذه الثورة . . وبحكم طبيعة النظام الذى يصل إلى السلطة عن طريق دور للقوات المسلحة ، يبرز دور المؤسسة العسكرية خاصة فى المراحل الأولى حيث تلعب دور الحزب حتى تنشئ لها تنظيمها الخاص ، سواء انتهجت هذه المؤسسة طريق الثورة الوطنية والاجتماعية أو كانت تمثل انقلابا رجعيا . ولذلك فالحكم على دور القوات المسلحة يتوقف على أهدافها والقضية التى تعمل من أجلها والفئات الاجتماعية التى تعبر عن مصالحها أو القوى السياسية والاقتصادية التى تحركها . وقد حددت قيادة الثورة منذ أول أيام حركتها مبادئها الستة التى – وإن جاءت كشعارات عامة – كانت تمثل مضموناً وطنيا واجتماعيا متقدماً ، وتنبىء عن أنها ثورة من أجل مصالح أوسع الجماهير – وقد برز ذلك فى مبادرتها السريعة إلى إصدار قانون الإصلاح الزراعى .

وما حدث فى مصر حدث مثله فى كل الدول التى قامت فيها ثورات بدأتها القوات المسلحة (السودان – أثيوبيا – الكونجو – أوغندا – كينيا – اليونان – باكستان) .

وحينما قامت الثورة كانت القوات البريطانية لا تزال رابضة على ضفة قناة السويس ، وكانت عقيدة الثورة أنه لن يمكنها المضى فى تحقيق هدفها الرئيسى وهو إجلاء المستعمر مع بقاء الأحزاب السياسية . فالوفد المصرى الذى قام فى عام ١٩١٨ ووراءه الشعب صفا واحداً فى مواجهة المستعمر ، انشق إلى أحزاب سهل معها ضرب الحركة الوطنية وتمييعها نتيجة استقطاب القصر تارة والإنجليز تارة

أخرى . والجبهة الوطنية التى تشكلت بين الأحزاب عام ١٩٣٦ وأسفرت عن معاهدة حققت تقدما محدودا لم يتح لها أن تقوم ثانية حتى بعد إعلان الوفد فى عام ١٩٥١ عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ . ومضت السنوات منذ ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢ أى قرابة سنة عشر عاما دون أن يحدث أى تقدم فى المحادثات المصرية البريطانية التى أصبحت إضافة مقررة فى كل خطب العرش . ولم يكن من الممكن مجابهة المستعمر والبلاد مشغولة بالاتهامات التى تتبادلها الأحزاب ، والفساد ينخر فى كيانها كله . وألم يكن على ماهر – وفى الأيام الأولى للثورة – هو القائل بأن الأحزاب الحالية فى مصر «قوة تركيز للتدخل الأجنبى» (أهرام ٣٠ أغسطس ١٩٥٢) .

ولهذا فإن قرار حل الأحزاب وإن جاء صدمة لزعماء الأحزاب . . فإنه كان أمراً متوقعاً ، كما أنه لم يحدث لدى جموع الشعب أى رد فعل معارض . . حيث كانت الجماهير قد سئمت لعبة الحكم عن طريق الأحزاب وكانت تنظر إلى هذه الثورة «كأمل» يمكن أن يحقق لها ما عجزت هذه الأحزاب عن تحقيقه .

وقد جاءت بعدها محاكمة بعض زعماء الأحزاب أمام محكمة الثورة التى تشكلت فى مارس ١٩٥٣ لتكون مناسبة يذبح فيها رجال الأحزاب بعضهم بعضا ، ولا أريد أن أعود الى التنقيب فى الماضى . . ولا إلى ذكر الأسماء . . والتواريخ والمراجع وكلها تحت يدى . . فلا أرى مصلحة فى ذلك ونحن نريد أن نضمد الجراح وأن نمضى معا فى مسيرة ديموقراطية جديدة . ويكفى أن أذكر بأن وقائع «الكتاب الأسود» الذى كان مكرم عبيد قد هاجم به الوفد بعد انفصاله عنه عام ١٩٤٢ – كانت بين أدلة الاتهام . . وأن من تكلم عما سماه مهزلة المضاربات فى البورصة كان واحدا منهم !

ويكفى أن أشير إلى الحملة التى شنها أحد زعماء الأحرار الدستوريين أمام محكمة الثورة على حزب الوفد بل على سعد زغلول الذى وصفه بأنه قد طعن عدلى من الخلف وأنه أول من عمل على تفريق شمل الأمة ! وما تطوع به بعضهم للشهادة

من أن إيدن قد تدخل فى عام ١٩٤٤ لمنع محاكمة مصطفى النحاس جنائيًا عن وقائع رشوة نسبت إليه وكان مصدرها الكتاب الأسود !

بل إن من المفارقات العجيبة أن أحد زعماء الأحزاب كان يدلى بشهادته أمام محكمة الغدر[1] فى ٣٠ مايو ١٩٥٣ ولم يكن يعرف ما يخبئه له القدر بعد ذلك من أنه فى أكتوبر من نفس العام سيمثل أمام محكمة الثورة متهما !

إذن فقد قام زعماء الأحزاب أنفسهم والسياسيون القدامى بهدم النظام الذى كانوا أعمدته وكشف أدواته وتعرية بعضهم بعضاً بأقوالهم وشهاداتهم أمام محكمة الثورة . لذلك لم يكن غريبا بعد ذلك أن يقف سياسى قديم مثل حافظ رمضان الذى كان رئيسا للحزب الوطنى ليقول أمام محكمة الثورة : «إن ثورة الجيش عملية جراحية لشعب دب فيه الفساد» .

ومن الملاحظ مع ذلك أن الثورة لم تنفض يدها تماما من الحزبين القدامى .

فحينما شكلت فى ١٣ يناير ١٩٥٣ لجنة لوضع مشروع الدستور ، اختارت بين أعضائها أعضاء وفدين مثل عبد السلام فهمى جمعة ومحمد صلاح الدين وأعضاء دستوريين مثل محمود غالب ومحمد على علوبة وأعضاء من الحزب الوطنى مثل عبد الرحمن الرافعى ومحمد محمود جلال . كما كانت هذه اللجنة تضم إبراهيم شكرى من الحزب الاشتراكى والمرحوم عبد القادر عودة من الإخوان المسلمين .

بل إنها قد استعانت فى تشكيلها للوزارات الأولى بعد استقالة وزارة على ماهر ببعض رجال الأحزاب القديمة الذين عرفوا بمعارضتهم للنظام السابق ، مثل فتحى رضوان ونور الدين طراف وصبرى منصور من الحزب الوطنى والشيخ أحمد حسن

---

(١) كان قد صدر فى الشهور الأولى للثورة مرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر يعاقب على إفساد الحياة السياسية واستغلال النفوذ ، وكانت المحكمة التى تنظر فى هذه الجريمة مشكلة برئاسة مستشار من محكمة النقض وعضوية مستشارين وأربعة ضباط عظام .

الباقورى قبل فصله من جماعة الإخوان المسلمين وأحمد حسنى الذى استمر وزيرا للعدل سنوات طويلة وكان موضع ثقة المرشد العام حسن الهضيبى منذ كان زميلا له فى محكمة النقض . واستمر بعض هؤلاء فى الوزارة فى مراحل تالية ، بل إن الدكتور نور الدين طراف تولى رئاسة المجلس التنفيذى ثم عين عضوا فى مجلس الرياسة فى عام ١٩٦٢ ، وقد كان سابقا من أقطاب الحزب الوطنى .

ومع ذلك فيجب أن نسلم بأن الإجراءات التى اتخذت ضد بعض زعماء هذه الأحزاب والتى بررت وقتئذ بدواعى المحافظة على سلامة الثورة وحمايتها – قد تركت مرارة فى نفوسهم لما اتسم به بعضها من عسف وتشهير . . كانت تخبو جذوته أحيانا ثم تعود فتستعر وتصليهم نارا . ولم يجد هؤلاء الطمأنينة الكاملة إلا بعد ١٥ مايو ١٩٧١ حينما رفع عنهم العزل السياسى[١] واستفاد معظمهم من قرارات تصفية الحراسات ، بل ردت إليهم الأموال التى كانت قد صودرت بقرارات من محاكم الغدر أو الثورة ، بل أتيح لبعضهم الترشيح فى الانتخابات والفوز فيها . والسياسى الحصيف هو من يستطيع أن ينزع ما علق فى نفسه من «مرارة» وأن ينظر فى حركة التاريخ والتطور نظرة موضوعية شاملة تعينه على أن يبصر المستقبل حتى لا تزل قدمه أو يقعد أسيراً لأوهام الماضى .

---

(١) انظر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، وكلاهما صدر بناء على اقتراح بمشروع قانون قدم منى فى أول دور لانعقاد مجلس الشعب بعد ١٥ مايو ١٩٧١ .